انعكاس دور معيار الإبلاغ المالي IFRS 9 على إدارة المخاطر الائتمانية (دراسة تطبيقية)

مثنى عبد كاظم **أ.م.د. ليث جواد كاظم**
جامعة المستنصرية كلية الادارة والاقتصاد جامعة المستنصرية كلية الادارة والاقتصاد
mothna04@gmail.com laith_gawad@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:
استهدفت هذه الدراسة توضيح دور تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) في إدارة المخاطر الائتمانية، وذلك بالتطبيق على المصارف العراقية الخاصة. وتمثل مجتمع الدراسة من جميع المصارف الخاصة العراقية، والبالغ عددها(٢٥) مصرف تجاري خاص، وقد تم اختيار عينة تحكمية من هذه المصارف تتمثل في ان تكون القوائم المالية والايضاحات المتممة للمصرف كاملة وتصدر ربع سنوية وتطبق المعايير الدولية ومعيار (IFRS9) وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي وبذلك تصبح عينة الدراسة (٥) مصارف وذلك بعد استبعاد المصارف غير المقيدة بسوق العراق للأوراق المالية ، والمصارف الاسلامية، والتي قد سجلت عدد (٣٠) مشاهدة، وتم الحصول على البيانات المالية من التقارير المالية للفترة من (٢٠١٦-٢٠٢١) المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية ومن المصارف المبحوثة، واستخدم في تحليل البيانات المالية برنامج (Excel، SPSS, Eviews11).
ومن اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة الحالية: انه يوجد علاقة ذات تأثير معنوي ايجابي بين تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) ومستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية بالمصارف الخاصة العراقية محل الدارسة"، فضلًا عن انه توجد فروق ذات معنوية عند مستوى الدلاله (٠.٠٥) قبل وبعد تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس في مستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية بالمصارف الخاصة العراقية محل الدارسة ".
الكلمات المفتاحية: (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) -إدارة المخاطر الائتمانية - المصارف الخاصة العراقية).

Reflection of the role of the IFRS 9 financial reporting standard on credit risk management
(An Empirical Study)

Muthanna Abd Kazem, Prof. Dr. Laith Jawad Kazem
Al-Mustansiriya University, College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, College of Administration and Economics

Abstract:
This study aimed to clarify the role of the application of the International Financial Reporting Standard (IFRS:9) in credit risk management, by

applying it to Iraqi private banks. The study population is represented by all Iraqi private banks, which number (25) private commercial banks, and an arbitrary sample has been selected from these banks represented in that the financial statements and the clarifications complementing the bank are complete and issued quarterly and apply international standards and standard (IFRS:9) in accordance with the instructions The Central Bank of Iraq and thus the study sample becomes (5) banks, after excluding the banks that are not registered in the Iraqi Stock Exchange, and Islamic banks, which have recorded (30) views, and the financial data was obtained from the published financial reports for the period from (2016-2021) In the Iraq Stock Exchange and among the banks surveyed, it was used in the analysis of financial data (program, Excel 2010, SPSS, and Eviews 11 program).

Among the most important conclusions reached by the study: is that there is a positive significant relationship between the application of the expected credit losses model in accordance with the International Financial Reporting Standard (IFRS 9) and the level of management of credit risk indicators in the Iraqi private banks under study." In addition, there are significant differences At the significance level (0.05) before and after applying the expected credit losses model in accordance with the International Financial Reporting Standard (IFRS:9) entitled "Financial Tools - Recognition and Measurement in the Level of Management of Credit Risk Indicators in the Iraqi Private Banks under study".

Keywords: (International Financial Reporting Standard (IFRS9) - Credit risk management, Iraqi private banks).

تمهيد:

تعتبر المصارف أكثر القطاعات التي تحتوي على المخاطر بحكم طبيعة الأدوار المتعارضة التي تقوم بها المصارف، والتي تكون فيها المصارف على أهب الاستعداد لتوفير السيولة عند الطلب للمودعين، وكذلك توفير السيولة للمقترضين لمنح القروض لزيادة الربحية وبسبب تلك الأدوار المتعارضة تتعرض المصارف لمخاطر عدة قد تؤدي الى التعسر المالي (Cebenoyan & Philip, 2004: 20**)**

بادئ ذي بدء أن الادوات المالية التى يتم إدارتها بمعرفة المصرف تمثل عنصر هام فى نتائج الأعمال للمصرف، وتعكس استراتيجية المصرف فى إدارة محفظة الاموال التى يمتلكها بهدف تعظيم التدفقات النقدية، وكلما زادت المستحقات ومخاطر الائتمان كلما زادت المخصصات والالتزامات مقابل انخفاض التدفقات النقدية وطبقا

لمتطلبات المعيار الجديد تقوم الإدارة المالية بتكوين مخصصات لمقابلة تلك المخاطر المستقبلية وفق تصنيف كل موجود من الموجودات المالية، وبالتالي هناك زيادة في الاعباء المالية مما يكون له آثار على رأس المال الرقابي، خاصة وأن الزيادة فى المكون من المخصص تدرج ضمن حقوق الملكية.

هذا ومن ناحية اخرى فإن مخاطر الإئتمان تمثل الخسارة فى حالة عجز مقترض ما عن سداد الدين أو حالة تدهور الجودة الائتمانية للمقترض(حماد، ٢٠٠٨ : ٢٤٣)، فمخاطر الإئتمان هى تلك المخاطر الناشئة عن فشل الزبائن المقترضين (Gama, 2012, p. 735) في أداء الالتزامات المترتبة عليهم وفقا لشروط العقد بين المصرف والزبون وكما هو معروف فإن عملية منح القروض من الأنشطة الأساسية للمصارف ولذلك من المتوقع أن تتعرض المصارف لمخاطر متعددة بسبب منح القروض ، وعلى المصارف أن تتعامل مع هذه المخاطر وتتقبلها وتنشأ هذه المخاطر عند التوقف عن الدفع للأقساط وفوائد القروض وتتفاوت هذه المخاطر حسب نوع وطبيعة كل قرض وحجمه ودرجة تأثيره على المصرف.

الامر الذي أوجب ضرورة دراسة العلاقة بين معيار IFRS9 والمخاطر الائتمانية المصرفية، بشيء من التفصيل وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار العام والدراسات السابقة

اولًا: الإطار العام للبحث

١/ مشكلة الدراسة

نتيجة لتعثر العديد من القروض الممنوحة من قبل المصارف مما يشير الى ضعف ادارة المخاطر الائتمانية ، لذا توجب اصدار معيار يهتم بقياس وتحديد مقدار المخصص اللازم للائتمان الممنوح وبهذا الشأن فقد اصدر البنك المركزي العراقي توجيهاً بشأن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 بعنوان الأدوات المالية-الاعتراف والقياس، والذي يلزم بموجبه جميع المصارف العراقية الخاضعة لإشرافه العمل به من تاريخ صدوره في كانون الثاني ٢٠١٩م الامر الذي أوجب على جميع هذه المصارف تغير الطريقة التي تتبعها في قياس والاعتراف بالخسائر الائتمانية حيث يلزم المعيارIFRS9 "الأدوات المالية– الاعتراف والقياس " المصرف بتكوين مخصصات للديون المتوقعة قبل حدوثها مما يحد من الخسائر الائتمانية من ناحية ولكنه يسبب زيادة كبيرة في حجم المخصصات من الناحية الاخرى وبالتالي فسوف تواجه المصارف والمؤسسات المالية بعض التحديات والمعوقات في تطبيق ذلك المعيار، فضلًا عن أن الزام المصارف العراقية بتطبيق هذا المعيار يعد تحديًا كبيرًا يتطلب البحث فيه من خلال صياغة مشكلة الدراسة في الاسئلة الاتية:

- ***هل يؤثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 في المخاطر الائتمانية؟***
- ***هل يؤثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 في تحديد المخصص؟***
- ***هل يمكن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 في العراق؟***

٢/ أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها لقطاع مهم من القطاعات الحيوية في الدولة العراقية، ألا وهو القطاع المصرفي الذي يُعد عصب القوة الاقتصادية في الدولة، لذا اي ضرر به يمكن أن يؤدي إلى أزمة اقتصادية كبيرة. لذا يأمل الباحث أن تفيد هذه الدراسة بما يأتي:

١. من المؤمل أن تفيد نتائج الدراسة إدارة المصارف موضع التطبيق في اتباع السياسات والاستراتيجيات المناسبة في التغلب على التحديات التي تواجه النشاط المصرفي.
٢. كما تتجسد أهمية هذه الدراسة من الناحية التطبيقية ايضًا في ضرورة الاهتمام بالمعايير المحاسبية التي ينبغي أن تعتمدها المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لتحقيق أهدافها ومن بينها معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليين وتحديدا معيار الإبلاغ المالي الدولي-الادوات الملية- IFRS 9 بشأن المحاسبة عن إنخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية متمثلة بالقروض المصرفية، لما لتلك المعايير من تأثير في الكشف عن حقيقة أعمال ونشاطات المصارف في مجال منح القروض والمحاسبة عن إنخفاض قيمتها وتفاديا لأية ممارسات محاسبية غير مقبولة من أصحاب المصلحة في تلك المصارف من خلال المبالغة في مخصص خسائر القروض المستند بحسب المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية إلى اللائحة الإرشادية للبنك المركزي العراقي.
٣. ومن ناحية علمية يعتبر النشاط الائتماني للقطاع المصرفي نشاطاً مهماً وحيوياً، فهو النشاط الرئيسي لذا يعد أكثر الانشطة ربحية، كما تعتبر مخاطر الائتمان من أكثر المخاطر التي تهدد عمل المصارف بشكل عام، لذا وجب دراسة هذه المخاطر وتقديم توصيات حول الاجراءات المتخذة بهذا الشأن، وذلك في ظل تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS9.

٤. كما تهتم هذه الدراسة بإجراء مقارنة فيما يتعلق بالحد من مخاطر الائتمان المصرفي، وذلك قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 بما يعطيها أهمية خاصة حيث تعد الدراسة الأولى من نوعها في البيئة العراقية، تقارن قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9 في المصارف العراقية وذلك على حد علم الباحث وفي ضوء ما تم الاطلاع عليه من البحوث والدراسات السابقة.

٣/ أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في توضيح دور تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 في إدارة المخاطر الائتمانية المصرفية، وذلك بالتطبيق على المصارف الخاصة العراقية محل الدراسة.

والذي ينبثق منه الأهداف الفرعية التالية:

١. التأصيل العلمي لمؤشرات تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس وإدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية بالمصارف الخاصة العراقية محل الدراسة.
٢. التعرف على درجة تأثير مؤشرات تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس في مستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية بالمصارف الخاصة العراقية محل الدراسة.
٣. التعرف على وجود فروق معنوية قبل وبعد تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس في مستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية بالمصارف الخاصة العراقية محل الدراسة.
٤. التوصل إلى عدد من التوصيات التي يمكن أن تفيد القيادات الإدارية في المصارف التجارية بشكل خاص والمصارف الخاصة والعامة بشكل عام، والوزارات والجهات ذات العلاقة، والمهتمون بهذا المجال.

٤/ المخطط الفرضي للدراسة

يوضح الشكل رقم (١/١) التالي تصور الباحث لصياغة فروض الدراسة والعلاقة بين متغيرات الدراسة، في ضوء ما تمت الإشارة اليه سالفًا من الناحية النظرية والبحوث والدراسات السابقة، وذلك على النحو التالي:

المتغير المستقل الأول: ويتمثل في تبني معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 والذي تم العمل به في المصارف العراقية في كانون الثاني ٢٠١٩ م وفقًا لتعليمات البنك

المركزي العراقي، ومن ثم قام الباحث بقياس هذا المتغير كمتغير يأخذ القيمة (١) للعنصر الذي يتم ايجاده في القوائم المالية الربع سنوية او الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في حالة التبني في الفترة من (٢٠١٩) وما بعدها، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك في حالة عدم التبني في الفترة من عام (٢٠١٨) وما قبلها.

المتغير المستقل الثاني يتمثل في: نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS:9 بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس (X).

المتغير التابع يتمثل في: مستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية (Y). والتي يتم قياسها بالاعتماد على دراسة (Isanzu, 2017)

كما يوضح الشكل رقم (١/١) المخطط الفرضي لمتغيرات الدراسة على النحو التالي:

الشكل رقم(١/١) المخطط الفرضي لمتغيرات الدراسة

٥/ فرضيات الدراسة:

لقد قام الباحث بصياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية عند تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9في مستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية بالمصارف الخاصة العراقية محل الدراسة.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات معنوية إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) قبل وبعد تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس في مستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية بالمصارف الخاصة العراقية محل الدراسة.

٦/ التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

الادوات المالية: هي عقود تشتق قيمتها من الموجودات او المطلوبات حسب ما ينص عليه العقد بهدف إدارة المخاطر المالية التي تواجه المصرف، وذلك عن طريق نقل

التعرض لتلك المخاطر المالية الناتجة عن التغيرات السلبية في قيم الموجودات أو المطلوبات من الكيانات الأقل قدرة على تحملها أو الرغبة في إدارتها إلى غيرهم من الجهات الأكثر قدرة على تحمل هذه المخاطر، والأكثر رغبة ايضاً في إدارتها والقيام بإجراءات ادارة المخاطر للحد من تعثر الديون او القروض الممنوحة ومخاطر عدم الاسترداد للأموال الممنوحة.

المخاطر الائتمانية المصرفية: هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة الزبون المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى المصرف المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

٧/ منهج الدراسة

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي من خلال الاطلاع على البحوث والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة وتحليلها، كما يتبع الباحث منهج تحليل المحتوى للقوائم المالية للمصارف العراقية المتمثلة في (مصرف بغداد، والمصرف التجاري العراقي، المصرف الأهلي العراقي، ومصرف التنمية الدولي، ومصرف المنصور للاستثمار) محل البحث والتي تمثل عينة الدراسة، وذلك خلال فترة الدراسة التطبيقية في الفترة من(٢٠١٦- ٢٠١٨م) قبل تطبيق المعيار؛ والفترة من (٢٠١٩-٢٠٢١م) بعد تطبيق المعيار الدولي IFRS9.

وذلك وفقًا لتعليمات البنك المركزي العراقي من تاريخ الالزام بتطبيقه في كانون الثاني ٢٠١٩، لغرض اختبار فرضيات الدراسة وتقديم تفسيرات منطقية لنتائج اختبار الفروض ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة.

٨/ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف العراقية الخاصة، والبالغ عددها (٥٣)[١] مصرف، منها (٢٥) مصرف تجاري، (٢٨) مصرف إسلامي، وقد قام الباحث باستبعاد المصارف الإسلامية الخاصة لالتزامها بالمعايير الشرعية عند منح الخدمات الاسلامية، وتم اختيار عينة من المصارف التجارية الخاصة، تتمثل في ان تكون القوائم المالية والايضاحات المتممة للمصرف كاملة وتصدر بصورة ربع سنوية وتطبق المعايير الدولية ومعيار IFRS9 وفقًا لتعليمات البنك المركزي العراقي وبذلك تصبح عينة الدراسة (٥) مفردة من المصارف العراقية الخاصة محل البحث؛ والمتمثلة في

[١] وفقًا لما صدر حسب البنك المركزي العراقي https://cbi.iq/page/93 2022 .

:(مصرف بغداد، والمصرف التجاري العراقي، المصرف الأهلي العراقي، ومصرف التنمية الدولي, ومصرف المنصور للاستثمار).

ويوضح الجدول رقم(١) التالي المصارف العراقية الخاصة محل الدراسة وفقًا لحجم الموجودات نهاية السنة المالية ٢٠٢١م والتي تفصح عن تقاريرها السنوية والمقيدة بسوق الأوراق المالية العراقية، وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم(١)

المصارف العراقية الخاصة محل الدراسة وفقًا لحجم الموجودات بنهاية العام المالي ٢٠٢١م

التسلسل	اسم المصرف	حجم الموجودات بنهاية ٢٠٢١م (المبالغ بآلاف الدنانير)
١	**مصرف بغداد**	١٥٣٩٨٠٨٦٥٦
٢	**المصرف التجاري العراقي**	٥١٢٣١١٦٦٥
٣	**المصرف الأهلي العراقي**	١٨٢١٣٤١٨٤٠
٤	**مصرف التنمية الدولي**	١٥٠٧٨٥٥٣٧٦
٥	**مصرف المنصور للاستثمار**	٦٩٧٩١٧٤٢٩

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الرسمي لكل مصرف على حدا

٩/ أدوات الدراسة

تتمثل أدوات قياس متغيرات الدراسة فيما يلي:

الجانب النظري:

وفي هذا الجانب يعتمد الباحث على توضيح المصادر العربية والأجنبية من الكتب والمجلات والدوريات والاطروحات ذات الصلة بموضوع الدراسة محل البحث فضلًا عن الاستعانة بالشبكة العالمية للمعلومات (Internet).

الجانب التطبيقي:

اعتمد الباحث في هذا الجانب على تحليل القوائم المالية للمصارف العراقية الخاصة والمتمثلة في: (مصرف بغداد، والمصرف التجاري العراقي، المصرف الأهلي العراقي، ومصرف التنمية الدولي , ومصرف المنصور للاستثمار) الخاضعة للإشراف من قبل البنك المركزي العراقي، حيث تم تجميع البيانات اللازمة للدراسة من خلال

الاعتماد على المصادر الثانوية لبيانات التقارير المالية السنوية المنشورة للمصرف على موقع مباشر والمواقع الالكترونية للمصارف العراقية الخاصة محل البحث، وبيانات القطاع المصرفي من خلال النشرات الاحصائية الربع سنوية والتقارير الاقتصادية السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي، وذلك في الفترة من (٢٠١٦-٢٠٢١).

ثانيًا: الدراسات السابقة

يتناول هذا المبحث بعض من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة والتي تمكن الباحث من الاطلاع عليها، والاستفادة منها، لتوضيح الفجوة البحثية بما يخدم الدراسة الحالية، حيث قام الباحث بعرض بعض الدراسات ذات الصلة بمعيار التقارير المالية الدولية IFRS9 بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس ومخاطر الائتمان المصرفي، وذلك قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9 والتي تم تصنيفها على أربع مجموعات موضحة على النحو التالي: -

تناولت دراسة (احمد، 2016) أثر قياس الخسائر الائتمانية وفقا للمعايير المحاسبية والضوابط الرقابية ذات العلاقة على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية"، من خلال تحليل المنهجية التي طبقها معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) كما تناولت الدراسة أثر تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية، وطبقت الدراسة على ذوى الخبرة والاختصاص بموضوع البحث ومنهم الاكاديميين، والمهنيين ويشملون (المسؤولون في الادارات المالية وادارات الائتمان في البنوك، والمسئولون في قطاع الرقابة والاشراف بالبنك المركزي المصري، وكذلك مراقبو حسابات البنوك)، كما توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من اهمها: ان تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة سيؤدي الي زيادة كفاءة وفاعلية المعلومات المحاسبية حتى تصبح أكثر ملائمة لاحتياجات متخذي القرار من خلال مساعدتهم في تقييم الاحداث الماضية والحالية والمستقبلية. وان قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة من البنك المركزي المصري تستند أساسا على معيار المحاسبة المصري رقم (26) بعنوان الأدوات المالية وبالتالي فهي تعتمد في الاعتراف بالخسائر الائتمانية على منهج الخسائر الفعلية وليس المتوقعة مما يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية.

في حين استهدفت دراسة (Seitz et al., ٢٠١٨) فهم احتياطات خسائر القروض في ظل المعيار الدولي IFRS9 بتطبيق مدخل المحاكاة ، وتمثلت في المصارف المؤثرة في الصناعة المصرفية الأوروبية، مع فحص صريح وكمي لنموذج IFRS9 ECL ، كما استخدم الباحث نموذج من نماذج المحاكاة من خلال النهج الذي يعتمد على

المعلومات المتاحة للجمهور من أجل قياس مكونات الخسارة الائتمانية المتوقعة المتمثلة في: احتمال التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر ومستوى المديونية. حيث استخدم الباحث بيانات عن المصارف الأوربية خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٤ وذلك لتقدير مبالغ الاحتياطيات وفقا لنموذج الخسائر المتوقعة، ومن أهم نتائج الدراسة وتوصلت الدراسة إلى الحساسية الكبيرة للخسائر الائتمانية المتوقعة عند حساب احتمال التعثر باستخدام نموذج المحاكاة المقترح.

كما اهتمت دراسة (رشيد، ٢٠٢٠) بعنوان إعداد القوائم المالية على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي "٩" وتأثيره في التصنيف الائتماني للوكالات العالمية: دراسة لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، استهدفت البحث وتحليل دور إعداد القوائم المالية وفق لمعيار الإبلاغ المالي الدولي ٩ "الأدوات المالية" والذي ألزم تطبيقه مؤخرا من قبل البنك المركزي العراقي في التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية، وذلك من خلال دراسة علاقة وتأثير القوائم المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الدخل الشامل الأخر، قائمة التغيير في حقوق الملكية) للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في التصنيف وفق هذه الوكالات العالمية، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة لاستطلاع عينة البحث في المصارف العراقية والتي بلغت (١٠٥) استبانة. كما اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، ومن اهم النتائج وأبرزها أن أعداد القوائم المالية وفق IFRS9 يؤثر في التصنيف الائتماني وفق الوكالات العالمية مثل (S & P Global, Moody's, Fitch) من حيث الإفصاح عن التسهيلات الائتمانية من خلال قائمة المركز المالي وكذلك الأرباح المتحققة بعد تطبيق المعيار IFRS 9 واحتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وأيضا انعكاس التغيرات في القيمة العادلة للموجودات و المطلوبات المالية في قائمة الدخل الشامل الأخر.

كما استهدفت دراسة **(Groff. , & Mörec 2021)** بعنوان IFRS 9 transition effect on equity in a post bank recovery environment: the case of Slovenia ، بحث تأثير انتقال المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ على مستوى تدني قيمة القروض وإجمالي حقوق الملكية للمصارف في سلوفينيا، وهي دولة في منطقة اليورو، وقد تمكنت بصعوبة من إعادة هيكلة مصارفها على نطاق واسع بمساعدة الدولة، طبقت الدراسة على عينة من المصارف في سلوفينيا، وهي دولة في الاتحاد الأوربي، قامت الدراسة بإجراء التحليل المقارن على المصارف التي قامت بتحويل محفظة القروض المتدهورة إلى شركة إدارة الموجودات البنكية التابعة للدولة وجميع المصارف الأخرى تمشيًا مع التوقعات، ومن أهم نتائج

الدراسة أن المصارف التي ليس لديها تحسينات واسعة في محفظة الموجودات اعترفت بانخفاض قيمة القرض (الاضمحلال (بشكل كبير عند الانتقال إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 ، في حين لوحظ التأثير المعاكس للمصارف التي أجرت إعادة هيكلة محفظة القروض بمساعدة الدولة. وتوفر الدراسة نظرة ثاقبة إضافية حول تأثير الإعداد المؤسسي والتنظيمي على تأثيرات تنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة، يمكن تحديد ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة على النحو التالي: -

- تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التي تتناول الآثار المحتملة من تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 على إدارة مخاطر الائتمان المصرفي بالتطبيق على القطاع المصرفي العراقي، كما تميزت أيضا بحداثة فترة التطبيق. حيث تتناول الدراسة الحالية إجراء مقارنة فيما يتعلق بالحد من مخاطر الائتمان المصرفي، وذلك قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 الأدوات المالية-الاعتراف والقياس.

المبحث الثاني: الإطار النظري لمتغيرات البحث

اولًا: ادارة المخاطر الائتمانية

شهدت الصناعة المصرفية عددًا من التطورات كانت نتاجًا للابتكار المالي والتقدم التكنولوجي وتحرير الأسواق المالية. وقد أدى ذلك إلى زيادة المنافسة بين البنوك أو المؤسسات المالية، كما أدى إلى زيادة حجم المخاطر التي تهدد وجودها واستمراريتها. ومع تزايد وتنوع المخاطر، كان من الضروري للمؤسسات المالية والمصرفية التوجه نحو إدارة المخاطر من خلال إنشاء أساليب وتقنيات مالية جديدة، من أجل تقليل أو الحد من المخاطر. ومن هنا تعد تعتبر إدارة المخاطر من العلوم المهمة في مجال إدارة المشاريع، لأنها تضمن تحديد وقياس المخاطر التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية سواء كانت صناعية أو تجارية أو مالية. كما تختلف إدارة المخاطر من جهة إلى أخرى حسب طبيعتها وخصوصيتها في مجال نشاطها(Kadhim et al, 2020: 1100) .

لذا يتوجب عليها أن تحاول منع تلك الاخطار من خلال وضع استراتيجيات تمكنها من إدارة المخاطر المختلفة، وهذا ما يطلق عليه بإدارة مخاطر الائتمان والتي تعرف بأنها" تنظيم متكامل يهدف لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بأفضل الطرق وأقل التكاليف من خلال محاولة اكتشاف الخطر وتحليله ومواجهته وضمان

بقائه في حدوده الدنيا (الجبوري، الربيعي، ٢٠١٨: ٢٥) أو بعبارة أخرى فأن عملية إدارة المخاطر تشمل، تحديد وقياس ومراقبة الاخطار التي يتعرض لها المصرف.

ويمكن القول بأن إدارة المخاطر المصرفية هي عملية التفكير بشكل منهجي الذي يتبعها المصرف في جميع المخاطر المحتملة (المالية او غير المالية) وذلك قبل حدوثها ووضع إجراءات من شأنها تجنب المصرف لهذه المخاطر او الحد من أثارها مع وضع الوسيلة المناسبة للتعامل معها، حيث تمكن هذه العملية من معرفة نوع الخطر وإعداد إستراتيجية مناسبة للسيطرة عليه من خلال مراقبة كافة المخاطر ذات الصلة وإعداد التقارير عنها والرقابة المستمرة على جميع الإدارات المكونة للمصرف؛ لذا يعرض الباحث العناصر التالية حول إدارة المخاطر الائتمانية، وذلك كما يلي:

ثانيًا: الأدوات المالية: Financial Instruments تعتبر الأدوات المالية أحد مصادر التمويل حيث يشير المعنى العام للتمويل الى توفير الأموال اللازمة للنشاط من اجل الحصول على الموجود الذي يتم تمويله من الموارد الذاتية للمصرف وفى حال العجز عن توفير تلك الموارد يتم اللجوء الى من لديهم فائض مالي ليمكنهم من استثماره حيث تلجأ المصارف الى تمويل أنشطتها من خلال طرح الأسهم والسندات الامر الذي ينعكس على زيادة التعامل بتلك الأدوات المالية على نطاق اوسع (يعقوب والدليمي،٢٠١٨: ٥٣١).**كما** تعرف الأدوات المالية وفقًا لما ورد بمعيار المحاسبة الدولي رقم(٣٢)، بانها عبارة عن عقد ينشأ عنه موجود مالي لإحدى المنشآت ومطلوب مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة اخرى(IAS 32,2016: 275) .فالأدوات المالية تشمل كافة الموجودات المالية داخل الميزانية والمطلوبات المالية داخل وخارج الميزانية، التي تدخل ضمن نطاق تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم IFRS9 (البنك المركزي العراقي،٢٠١٩: ١).

ثالثًا: واقع إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية في ضوء تطبيق المعيار IFRS9 في المصارف عينة الدراسة

ان ما حدث خلال الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، وما صاحبها من الاعتراف المتأخر لخسائر الائتمان فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية تم اعتباره على أنه نقطة ضعف في المعايير المحاسبية آنذاك. وبناء عليه، فقد أدخل المجلس الدولي للمعايير المحاسبية كجزء من المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية نموذجا جديدا لإثبات الخسائر المتوقعة من انخفاض القيمة، والذي يتطلب الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة بشكل أسرع. وعلى وجه التحديد، يتطلب المعيار الجديد من كيانات الأعمال تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة من الوهلة الأولى للاعتراف بالأدوات

المالية ويجب الاعتراف بالخسائر المتوقعة على مدى العمر الافتراضي لها وبصورة أسرع. وأعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية بالفعل عن نيته لإنشاء مجموعة موارد انتقالية لدعم أصحاب المصلحة خلال عملية الانتقال إلى المتطلبات الجديدة لانخفاض قيمة الأدوات المالية.

ولقد أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في ٢٤ يوليو ٢٠١٤ النسخة النهائية من المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية ليحل محل المعيار الدولي رقم ٣٩ بشأن الأدوات المالية، وتضمن الاصدار للمعيار الجديد أساساً منطقياً واحداً فيما يتعلق بالتصنيف والقياس للأدوات المالية فيما يتعلق بتوقع الخسائر ونموذج انخفاض القيمة وأسلوب الإصلاحات المستدامة في محاسبة التحوط. وفي ضوء ذلك وبناء على كتاب البنك المركزي العراقي بالعدد ٩ /٤٦٦/٦ في ٢٦ /١٢ /٢٠١٨ الموجه للمصارف كافة عن موضوع تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) وبالاعتماد على الأدلة الاسترشادية المرفقة له لذلك توجب على المصارف ان تأخذ على عاتقها التهيئة والاستعداد لتطبيق هذا المعيار وتوفير كافة المستلزمات التقنية والبشرية للتوصل الى النتائج المرجوة والواقعية من تطبيق هذا المعيار.

وبذلك فقد تم الاطلاع على المنهجيات المقدمة من قبل المصارف الى البنك المركزي العراقي للمصادقة لكي يتم اعتمادها فقد كانت المنهجيات في اغلب المصارف متشابه تقريبا لكونها تهدف الى تطبيق والالتزام بمتطلبات معيار الابلاغ المالي IFRS9 والمتعلقة باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لغرض احتساب المخصصات، وقد قام الباحث بملاحظة الاجراءات التطبيقية لعينة من المصارف العاملة في العراق التجارية الخاصة وهي: (مصرف بغداد، المصرف التجاري العراقي، مصرف التنمية الدولي، مصرف المنصور للاستثمار، المصرف الأهلي العراقي)، ويتم تناول خطة تلك المصارف لتطبيق المعيار على النحو الآتي:

- **تقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية:** يتم التقييم فيما أذا كان هناك زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية منذ تاريخ نشأتها حيث يقوم المصرف بمقارنة مخاطر التعثر للعمر المتوقع للأداة المالية في نهاية كل فترة مالية مع مخاطر التعثر عند نشوء الأداة المالية باستخدام المفاهيم الرئيسية لعمليات إدارة المخاطر المتوفرة لدى المصرف، يتم تقييم الزيادة الجوهرية للمخاطر الائتمانية مرة واحده كل ثلاثة أشهر وبشكل منفصل لكل المتعرضات لمخاطر الائتمان وبناء على ثلاثة عوامل. أذا أشار أحد هذه العوامل على وجود زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية فأنه يتم أعادة تصنيف الأداة المالية من المرحلة ١ الى المرحلة ٢:

١. يقوم المصرف بتحديد حدود لقياس الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية بناء على التغيير في مخاطر حدوث التعثر للأداة المالية مقارنة مع تاريخ نشأتها.
٢. يتم الأخذ بعين الاعتبار أية جدولات أو تعديلات تتم على حسابات الزبائن أثناء فترة التقييم كمؤشر للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

- **الأدوات المالية _ الاعتراف الأولي:**

- **تاريخ الاعتراف:**

يتم أثبات الموجودات والمطلوبات المالية باستثناء التمويلات والسلف للعملاء والارصدة المستحقة للعملاء في تاريخ المعاملة، أي التاريخ الذي تصبح فيه المصرف طرفا في الاحكام التعاقدية للأدوات المالية. ويشمل ذلك الصفقات الاعتيادية: مشتريات او مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد عامة بموجب قوانين او اتفاقيات في السوق. يتم اثبات القروض والسلف للعملاء عند تحويل الأموال الى حسابات العملاء. ويتم الاعتراف بالأرصدة المستحقة للعملاء عند تحويل الأموال الى المصرف.

- **انخفاض قيمة الموجودات المالية:**

أدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) الى تغيير طريقة احتساب خسارة التدني للقروض المصرفية بشكل جوهري من خلال نهج طريقة الخسائر الائتمانية المتوقعة ذات نظرة مستقبلية بدلا من الاعتراف بالخسارة عند تكبد الخسارة حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) اعتبارا من ١ كانون الثاني ٢٠١٩.

تقوم المصارف بتسجيل المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع القروض وموجودات الدين المالية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إضافة الى التزامات التمويلات وعقود الضمان المالي، والمشار اليها جميعا "الأدوات المالية" ، كما وان أدوات الملكية لا تخضع لاختبار التدني بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)، ويستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصل وفي حال لم يكن هناك تغيير ملموس على مخاطر الائتمان من تاريخ الأنشاء، وفي هذه الحالة يستند المخصص على الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا.

وتقوم المصارف بوضع سياسة لأجراء تقييم، بشكل دوري فيما إذا كانت مخاطر الائتمان الأداة المالية قد زادت بشكل ملموس من تاريخ الاعتراف الاولي، مع الاخذ بعيين الاعتبار التغير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأدوات المالية.

بناء على ما ذكر أعلاه تقوم المصارف بتصنيف الموجودات المالية الى المرحلة (١) والمرحلة (٢) كما هو موضح ادناه:

المرحلة الأولى: عند الاعتراف الاولي للموجودات المالية للمرة الأولى، يتم تسجيل مخصص بناء على الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال ١٢ شهرا. تشمل المرحلة الأولى أيضا الموجودات المالية التي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية: عند حدوث زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف الاولي، يتم تسجيل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني، وتتضمن المرحلة الثانية أيضا الموجودات المالية التي شهدت تحسن بمخاطر الائتمان والتي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثالثة.

المرحلة الثالثة: التمويلات التي تنطبق عليها مفهوم التدني (التعثر) تقوم المصارف باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني.

بالنسبة للموجودات المالية التي لا تتوفر للمصارف توقعات معقولة لاسترداد اما كامل المبلغ القائم او جزء منه، يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية. ويعتبر بمثابة الغاء (جزئي) للموجودات المالية.

مخصص تدني الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب تحديد مخصص تدني الموجودات المالية من إدارة المصرف اصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، بالإضافة الى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للموجودات المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، بالإضافة الى الاخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية للخسائر الائتمانية المتوقعة.

لذا قامت المصارف باحتساب قيمة مخصص تدني الموجودات المالية وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية.

ان سياسة البنك في تحديد العناصر (المواصفات) المشتركة التي تم بناءا عليها قياس مخاطر الائتمان والخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس تتم بناءا على ما يلي: (On an Individual Basis (على اساس فردي) :Collective Basis أو (على أساس تجميعي)

-أرصدة لدى البنوك المركزية :افراد على مستوى البنك.

-أرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى :افراد على مستوى البنك.

-استثما رات مالية بالتكلفة المطفأة :افراد على مستوى اداة الدين.

-مستحقات من وزارة المالية :افراد على مستوى اداة الدين.

-قروض ممنوحة للمصارف الحكومية والتجارية :افراد على مستوى المصرف.
-قروض الموظفين :تجميعي على مستوى نوع التسهيل(قروض الاسكان، قروض ذات استحقاق سبع سنوات والقروض لأغراض طبية)

- **احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة:**

تقوم المصارف موضع التطبيق باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءاً على المتوسط المرجح لثلاثة سيناريوهات لقياس العجز النقدي المتوقع، مخصومة بسعر تقريبي لأسعار الفائدة الفعالة، فالعجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمصرف وفقا للعقد والتدفقات النقدية المتوقعة تحصيلها علما بأن طرق الاحتساب تعتمد على نماذج الاعمال للمحافظ والاعتراف بخسارة التدني ووضع مخصص لتدني خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (ادوات الدين المحتفظ بها للاستحقاق او لأغراض البيع).

هذا وتتضمن الية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية على النحو التالي:

- **احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على احتمالية التعثر PD:** احتمالية التعثر هو وضع تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال افق زمني معين ويتم احتسابها عن طريق جداول احصائية تدرس البيانات التاريخية سابقة لتلك الاداة واعتمادا على التصنيف الداخلي (الجدارة الائتمانية) وفي حال عدم وجود تعثر في المراحل الاولى لمدة ١٢ شهرا والثانية والثالثة لكامل عمر الاداة وقد تم الاعتماد على التصنيف الداخلي في احتساب PD باستخدام طريقة POINT IN TIME ومن الممكن ان يحدث تعديل هذه النسب على ان تراعي عدم الانحياز باحتساب النسب للتصنيف .
- **التعرض الائتماني عند التعثرEAD :** ان التعرض الائتماني عند التعثر هو تقدير المبلغ القائم الخاضع للتعثر في تاريخ مستقبلي، مع الاخذ بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة على المبلغ القائم بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك دفعات سداد أصل الدين والفائدة، سواء كانت مجدولة ضمن عقد، السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملتزم بها، والفائدة المستحقة تأخير الدفعات المستحقة.
- آليات الخسائر الائتمانية المتوقعة تتلخص كما يلي:

-**المرحلة الأولى:** يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال ١٢ شهر كجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل، وبالتالي يقوم المصرف باحتساب المخصص من احتمالية حدوث تعثر للأدوات المالية من خلال ١٢ شهر بعد تاريخ التقرير. يتم تطبيق هذه الاحتمالية المتوقعة لمدة ١٢ شهر

على مبلغ التعرض الائتماني عند التعثر مضروبة بنسبة الخسارة. يتم اجراء هذا الاحتساب لكل من السيناريوهات الثلاثة.

- **المرحلة الثانية:** عند حدوث زيادة مؤثرة بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الاولي، يقوم المصرف باحتساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني، تتمثل الية احتساب المخصص بنفس الطريقة الموضحة أعلاه، بما في ذلك استخدام السيناريوهات المختلفة، ولكن يتم استخدام الية احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر لكامل عمر الأداة المالية، ويتم خصم مبالغ العجز النقدي المتوقع بمعدل الفائدة الفعلي.

-**المرحلة الثالثة:** بالنسبة للموجودات المالية التي ينطبق عليها مفهوم التدني تقوم المصارف موضع التطبيق باحتساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. وتتماثل الية احتساب المخصص بالطريقة المتبعة بالمرحلة الثانية، ويتم تحديد احتمالية التعثر بنسبة ١٠٠% ونسبة الخسارة باقتراض التعثر أكبر من تلك المطبقة في المرحلتين الأولى والثانية، حيث تعد مرحلة التعثر هي المرحلة الأخيرة من تصنيف الائتمان حسب معيار(٩)، وفى هذه المرحلة يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد تجاوز الزبون
للمرحلتين السابقتين (الأولى والثانية) اى بمعنى وجود أثر جوهري، وهنا يصبح الزبون في المرحلة الثالثة اى الزبون غير عامل.

المبحث الثالث: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

اولًا: مناقشة نتائج اختبار صحة الفرضية الاولي للدراسة:

لاختبار صحة هذه الفرضية والتي تنص على انه: **لا يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس في مستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية العراقية.**

ولتحقيق هذا الغرض تستخدم هذه الدراسة في التحليل القياسي قاعدة بيانات مدمجة مقطع عرضي وسلاسل زمنية (مع عدد من الوحدات المقطعية (i) المتمثلة في مجموعة المصارف يبلغ عددها خمسة، للفترة الزمنية من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢١ لتشمل ٦ مشاهدة زمنية (5) =T لكل متغير من المتغيرات المستخدمة في النموذج، وبحجم عينة (٣٠ مشاهدة) كل هذا يقود لنتائج أفضل للتقدير ويتيح الفرصة لإجراء العديد من الاختبارات الإحصائية للفرضيات المختلفة.

تقدير معلمات النموذج: وهنا يتم تقدير معلمات النموذج المدروس وهو معادلة مستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية كمتغير تابع بدلالة المتغير المستقل وهو نموذج

خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس(x)، وبشكل مختصر يمكن كتابة النموذج بصيغته العامة كما يلي:

$$y_{it} = \beta_0 + \beta_1 x x_{it} \quad ,i=1,2,\ldots,5 \;\; t=1,2\ldots,6$$

ويتم التقدير باستخدام نماذج البيانات الطولية الثلاثة وهي نموذج الانحدار التجميعي PRM، نموذج التأثيرات الثابتة FEM ونموذج التأثيرات العشوائية REM، وعليه يمكن كتابة معادلات النماذج كالآتي:

١- نموذج الانحدار التجميعي المقدر:

يتم من خلال الاتي:

تحليل النتائج جزئيا:

- معاملات النموذج غير معنوية بالنسبة للمتغير المستقل عند مستوى معنوية 5% وذلك لأن قيمة prob أكبر من 0.05 وتساوي (0.0864)
- من جانب قوة الارتباط فقيمة معامل التحديد R^2 بلغت % 10 وهي نسبة مساهمة المتغير المستقل (نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS:9 بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس) في التغير الحاصل في مستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية.

تحليل النتائج كليا:

- من خلال النظر إلى إحصائية فيشر نلاحظ أن النموذج ليس له إحصائية معنوية في مجمله وذلك لأن احتمال إحصائية فيشر أكبر من 0.05. أما عن المشاكل القياسية يمكن استنتاج ما يلي:

١. مشكلة التعدد الخطي غير موجود بحكم أن النموذج بسيط.
٢. مشكلة التباين بين الأخطاء غير موجود وهذا من مميزات نماذج بانل.
٣. أما عن التوزيع الطبيعي للأخطاء فهي لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث أن قيمة prob أقل من 0.05.

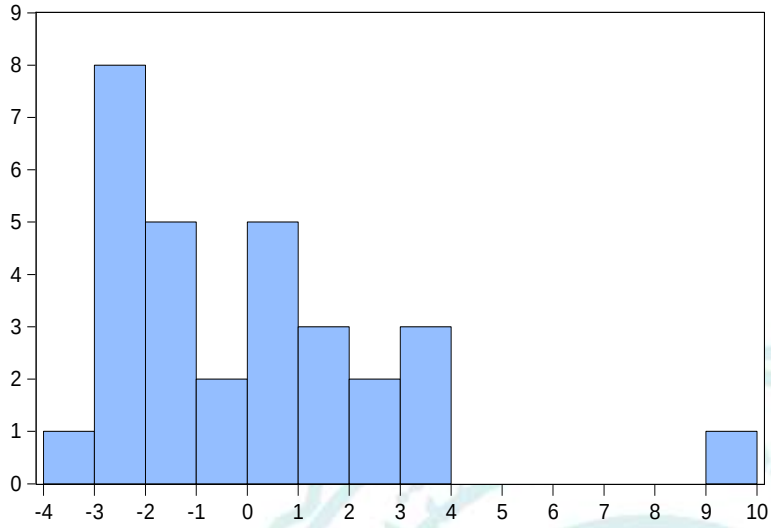

Series: Standardized Residuals	
Sample 2016 2021	
Observations 30	
Mean	-2.48e-15
Median	-0.552400
Maximum	9.823090
Minimum	-3.221784
Std. Dev.	2.818970
Skewness	1.510959
Kurtosis	5.899630
Jarque-Bera	21.92480
Probability	0.000017

المصدر: من مخرجات Eviews 11

٢- نموذج التأثيرات الثابتة المقدرة:

تفترض هذه التأثيرات الثابتة أن الاختلافات عبر المصارف الخمسة يعبر عنها بواسطة فروقات في القواطع. وفي هذا النوع من النماذج تقيد معالم الميل الجزئية بأن تتساوى عبر المصارف المختلفة، فهي تتباين عن بعضها البعض من عدة نواحي بالرغم من تواجدها في منطقة متقاربة، وتقريبا متجانسة من الناحية الادارية فقد تم الحصول على النموذج المقدر التالي:

تحليل النتائج جزئيا:

- ❖ معاملات النموذج معنوية بالنسبة للمتغير المستقل عند مستوى معنوية ١% وذلك لأن قيمة prob أصغر من 0.001.
- ❖ من جانب قوة الارتباط فقيمة معامل التحديد R^2 بلغت ٩٤% وهي نسبة مساهمة المتغير المستقل في التغير الحاصل في مستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية.

تحليل النتائج كليا:

- ❖ من خلال النظر إلى إحصائية فيشر نلاحظ أن النموذج له إحصائية معنوية في مجمله وذلك لأن احتمال إحصائية فيشر أصغر من 0.001.
- ❖ تأثير تغيرات المتغير المستقل تأثير إيجابي معنوي وأن إشارته تتوافق تماما مع النظرية المحاسبية.

أما عن المشاكل القياسية يمكن استنتاج ما يلي:

١. مشكلة التعدد الخطي غير موجود بحكم أن النموذج بسيط.

٢. مشكلة التباين بين الأخطاء غير موجود وهذا من مميزات نماذج بانل.
٣. أما عن التوزيع الطبيعي للأخطاء فهي تتبع التوزيع الطبيعي حيث أن قيمة prob أكبر من 0.05.

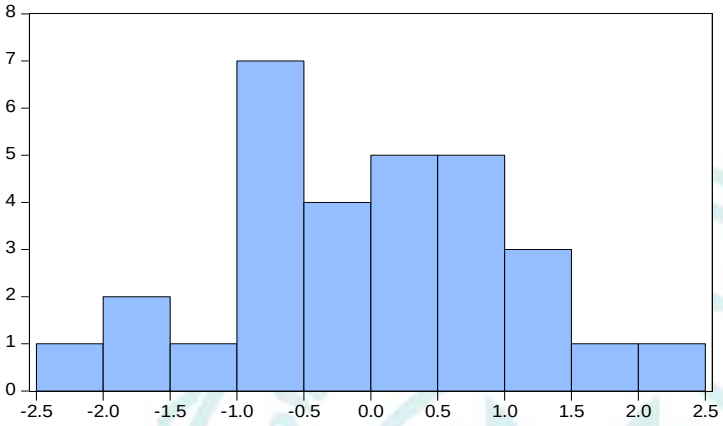

Series: Standardized Residuals	
Sample 2016 2021	
Observations 30	
Mean	2.15e-16
Median	0.007071
Maximum	2.083175
Minimum	-2.132688
Std. Dev.	1.015905
Skewness	0.037706
Kurtosis	2.715946
Jarque-Bera	0.107967
Probability	0.947448

المصدر: من مخرجات Eviews 11

٣-نموذج التأثيرات العشوائية المقدرة:

يعتبر نموذج المؤثرات العشوائية صالحاً إذا ما تم التأكد من أن الفروقات بين مصارف العينة تمثل انتقالاً هيكلياً للمعالم الخاصة بمعادلات الانحدار. وعلى هذا قد يصبح الإطار الأكثر ملائمة للاستخدام ونموذج المؤثرات العشوائية. وهنا بدلاً عن افتراض مجموعة قواطع معطاة لمصارف العينة يتم افتراض قاطعاً واحداً متوسطاً للمجموعة ككل بينما تدمج الاختلافات العشوائية بين القواطع في داخل عنصر الخطأ العشوائي الخاص بالمعادلة. هذا وقد تم الحصول على مقدرات المؤثر العشوائي باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) وقد كانت النتائج المقدرة هي:

تحليل النتائج جزئيا:

- معاملات النموذج غير معنوية بالنسبة المتغير المستقل (عند مستوى معنوية 5% وذلك لأن قيمة prob أكبر من 0.05
- من جانب قوة الارتباط فقيمة معامل التحديد R^2 بلغت 4 % وهي نسبة مساهمة المتغير المستقل في التغير الحاصل في مستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية.

تحليل النتائج كليا:

- ❖ من خلال النظر إلى إحصائية فيشر نلاحظ أن النموذج إحصائية غير معنوي في مجمله وذلك لأن احتمال إحصائية فيشر أكبر من 0.001
- ❖ تأثير تغيرات المتغير المستقل تأثير إيجابي غير معنوي وأن إشارته تتوافق تماما مع النظرية المحاسبية.

أما عن المشاكل القياسية يمكن استنتاج ما يلي:

١. مشكلة التعدد الخطي غير موجود بحكم أن النموذج بسيط.
٢. مشكلة التباين بين الأخطاء غير موجود وهذا من مميزات نماذج بانل.
٣. أما عن التوزيع الطبيعي للأخطاء فهي لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث أن قيمة prob أقل من 0.05.

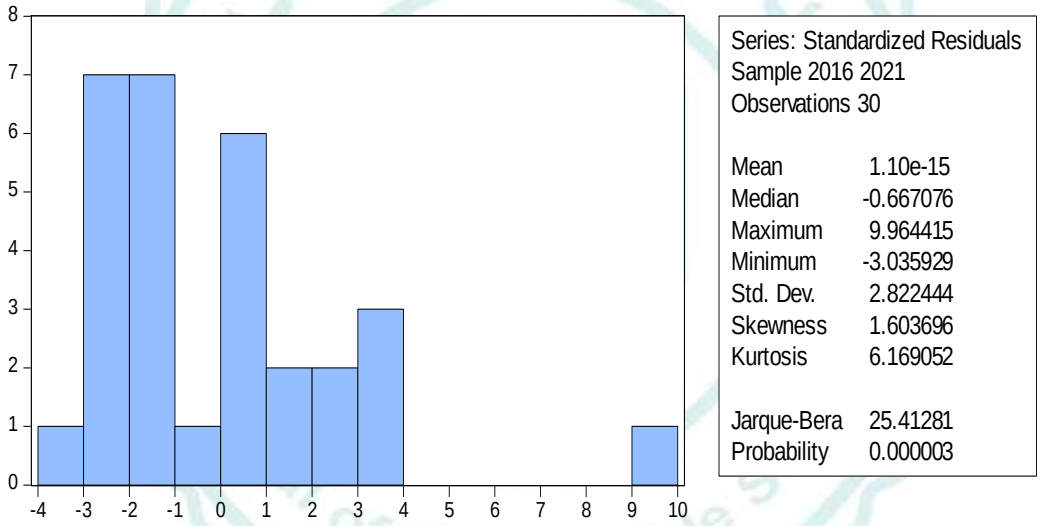

المصدر: من مخرجات Eviews 11

بناء على ما سبق نستنتج أن نموذج التأثيرات الثابتة المقدرة هو أفضل النماذج الملائمة للبيانات وعلى ذلك يمكن تقدير معادلة الانحدار على النحو التالي:

مستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية =15.33197 +45.06299 نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9

المصدر: من واقع مخرجات التحليل الاحصائي.

ويتضح من نموذج العلاقة السابقة، انه يمكن التنبؤ بدرجات مستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية من خلال قياس نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي

لإعداد التقارير المالية IFRS9 من خلال تطبيق معادلة النموذج السابقة **مما يعني:** ان كل زيادة في درجة نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 قدرها واحد صحيح تؤدي إلى زيادة مستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية بمقدار "45.06299".

وتشير تلك النتيجة إلى الأهمية الكبيرة لعناصر نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 في زيادة مستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية، وهو ما يعطي دلالة على أهمية عناصر تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس في الحد من المخاطر الائتمانية المتوقعة.

مما سبق يتضح عدم صحة الفرض الرئيسي الأول من فروض الدراسة ويتم قبول الفرض البديل والذي ينص على أنه: **" يوجد تأثير معنوي لتطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس في مستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية العراقية.**

مناقشة نتائج اختبار صحة الفرضية الثانية للدراسة:

ولاختبار مدى صحة الفرضية الثانية للدراسة والتي تنص على انه: **"لا يوجد فروق ذات معنوية إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) قبل وبعد تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس في مستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية العراقية".**

أجرى الباحث اختبار(T-Test) لمعرفة الفروق بين انواع المخاطر الائتمانية قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (٢) على النحو التالي:

جدول(٢)

الفروق بين المصارف موضع التطبيق قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 وفقًا لمستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية

انواع المخاطر الائتمانية	تطبيق المعيار الدولي IFRS9	Mean	Std. Deviation	T	Sig. (2-tailed)	القرار
مستوى إدارة مؤشرات	قبل	15.1330675	1.64287608	2.018	.053	معنوي
	بعد	17.2167069	3.64591140			

المخـــــــاطر الائتمانية						

المصدر: من واقع مخرجات التحليل الاحصائي.

بتحليل البيانات الموجودة في الجدول رقم (٢) يتبين وجود فروق ذات معنوية إحصائية عند مستوى الدلالة (0.10) قبل وبعد تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس في مستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية العراقية لصالح **بعد تطبيق** نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس.

ومما سبق يتضح رفض الفرض العدمي H0 للدراسة وقبول الفرض البديل والذي ينص على أنه:

" يوجد فروق ذات معنوية إحصائية قبل وبعد تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 بعنوان الأدوات المالية –الاعتراف والقياس في مستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية العراقية ".

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

في ضوء كل من الدراستين النظرية والميدانية، وبناءً على فروض الدراسة تم التوصل إلى مجموعه من النتائج التالية:

١- على الرغم من ان البنك المركزي العراقي اصدر تعليمات تلزم المصارف المحلية والاجنبية والمؤسسات المالية بتطبيق معيار (IFRS9) الدولي بداية من كانون الثاني ٢٠١٩ وذلك بهدف تحسين جودة الائتمان وتعزيز الأمان في النظام المصرفي من خلال زيادة المخصصات، الا انه مازال هناك بعض الإشكاليات التي يجب على المصارف الخاصة العراقية العمل على تفاديها، والتي قد تتمثل في نظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية والبنية التحية لكل مصرف، الامر الذي يتطلب جودة ودقة المعلومات المحاسبية بما يفيد الدقة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة من مراحل الموجودات المالية.

٢- أظهرت النتائج ايضًا قيام المصارف الخاصة العراقية زيادة نسب مخصصات خسائر القروض في الفترة من (٢٠١٩) بعد الالزام بتطبيق المعيار مقارنة بالفترة (٢٠١٨) وما قبلها وهي الفترة التجريبية قبل الالزام بتطبيق معيار التقرير(IFRS9) الدولي، حيث يرجع السبب الى التزام المصارف الخاصة العراقية الخاضعة لإشراف البنك المركزي

العراقي بالالتزام بتكوين احتياطي مخاطر طبقًا لمتطلبات المعيار المالي (IFRS9).

٣- كما أظهرت نتائج الدراسة ان التطبيق الأولي للمعيار المالي (IFRS9) في المصارف الخاصة العراقية محل الدراسة، قد أدى إلى تحسن ملحوظ في مؤشرات المخاطر الائتمانية حيث أدى إلى انخفاض مؤشرات المخاطر المالية في الفترة من (٢٠١٨) وما قبلها، مقارنة بالفترة من (٢٠١٩) وما بعدها، اي بعد تطبيق المعيار مما قد يؤثر تأثيرا إيجابيا في الحد من المخاطر الائتمانية وبالتالي تحسين إدارة مستوى كفاءة راس المال للمصارف الخاصة العراقية محل الدراسة.

ثالثًا: نتائج اختبارات فرضيات الدراسة:

يمكن عرض ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة في الجدول رقم (٣) التالي:

جدول رقم(٣)

ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة

ترتيب الفروض	فرضيات الدراسة	النتيجة
الفرض الرئيسي الأول	لا يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس في مستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية بالمصارف الخاصة العراقية محل الدراسة.	تم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل
الفرض الرئيسي الثاني	لا يوجد فروق ذات معنوية إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)قبل وبعد تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس في مستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية بالمصارف الخاصة العراقية محل الدراسة.	تم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي

رابعًا: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، يمكن تقديم بعض التوصيات العامة، التي يمكن أن تكون مفيدة لمؤسسات المجتمع العراقي بشكل عام، والتوصيات المرتبطة

بمجتمع الدراسة (المصارف الخاصة العراقية محل الدراسة)، بشكل خاص وذلك على ضوء كل من الدراستين النظرية والميدانية، كذلك يقدم الباحث توصيات ببحوث مستقبلية، قد تساهم في تنوع الدراسات بالنسبة لمواضيع الدراسة الحالية محل الدراسة، والتي تتمثل في الآتي:

١- قيام البنك المركزي العراقي بوضع أسس واضحة لتحديد مخصصات نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس لضمان توحيد الممارسات في القطاع المصرفي العراقي.

٢- ضرورة تدعيم المراكز المالية للمصارف العراقية لمواجهة الزيادة المتوقعة في حجم المخصصات وذلك بداية من وقت الالزام بتطبيق المعيار، عن طريق قيام البنك المركزي العراقي بزيادة رؤوس الأموال لتلك المصارف لمواجهة الزيادة المتوقعة في المخصصات نتيجة تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس.

٣- يجب على المصارف العراقية بناء قاعدة بيانات لكافة العملاء وتطوير السياسات والأنظمة الداخلية ووضع الخطط الاستراتيجية لتقييم المخاطر الائتمانية للعملاء بشكل أكثر دقة مما يتوافق مع متطلبات نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس.

٤- ضرورة الاهتمام بالعناصر الأساسية لمؤشرات تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس في مستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية بالمصارف الخاصة العراقية.

خامسًا: توصيات بالمقترحات البحثية المستقبلية

- اجراء دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في ضوء تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS9).
- دراسة أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) على التشريعات والقوانين الضريبية.

المراجع العربية:

١- أحمد، وفاء يوسف،(٢٠١٦) " أثر قياس الخسائر الائتمانية وفقا للمعايير المحاسبية والضوابط الرقابية ذات العلاقة على جودة المعلومات المحاسبية في

البنوك المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ج 20، ع 4 .
٢- حماد، طارق عبدالعال (٢٠٠٨)، إدارة المخاطر (أفراد -إدارات – شركات - بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية.
٣- رشيد، حسنين سالم (٢٠٢٠)، إعداد القوائم المالية على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي "٩" وتأثيره في التصنيف الائتماني للوكالات العالمية: دراسة لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية مج١٦، ع٥٢.
٤- الجبوري، مهدي، الربيعي، أمير، (٢٠١٨)، أثر ادارة المخاطر الائتمانية في الاداء المصرفي، دراسة تطبيقية لعينة من البنوك الأهلية التجارية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، العراق، العدد ١.

المراجع الاجنبية:

1- Isanzu, J., (2017), The Impact of Credit Risk on the Financial Performance of Chinese Banks, Journal of International Business Research and marketing, Vol.2, Issue. 3

2-Kadhima, Laith Jawad& Al-Sahrawardeeb, Huda, Abdullahc, Al-Obaidi Omar(2020) Enhancing Risk Management by using Strategic Auditing: Study for Iraqi Banks. International Journal of Innovation, Creativity and Change. Vol 14, Issue 7, pp.: 1094-1115.

3-Groff, M. Z., & Mörec, B. (2021). IFRS 9 transition effect on equity in a post bank recovery environment: the case of Slovenia. Economic Research-Ekonomska Istraživanja, 34(1), 670-686.

4- Seitz, B., Dinh, T., & Rathgeber, A. (2018). Understanding loan loss reserves under IFRS 9: a simulation-based approach. Advances in Quantitative Analysis of Finance and Accounting, (16), 311-357.

5-Cebenoyan, A. S., & Strahan, P. E. (2004). Risk management, capital structure and lending at banks. Journal of banking & finance, 28(1), 19-43.

6-Gama, A. & Geralds, H. (2012), " Credit Risk Assessment and Impact of The New Basel Capital Accord on Small and MediumSized Enterprises: An Empirical Analysis Management Research

Review. No. 8. Vol. 35. p.p727-749.